لمتابعة المبادرة السامية التي أعلن عنها خلال «القمة العربية - الإفريقية الثالثة»

الخالد ترأس الاجتماع الـ 4 لمجلس أمناء «جائزة عبدالرحمن السميط للتنمية الإفريقية»

الشيخ صباح الخالد مترئسا الاجتماع

ترأس الشيخ صباح الخالد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي رئيس مجلس امناء (جائزة الدكتور عبدالرحمن السميط للتنمية الافريقية) أمس الأول اعمال الاجتماع الرابع لمجلس امناء الجائزة الذي استضافته مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

وتم خلال الاجتماع استعراض جدول الأعمال والبنود المتعلقة بتقارير لجان التقييم والإختيار لجائزة هذا العام في مجال الصحة والتي تشمل البحوث حول الأمراض المعدية الأكثر انتشارا في افريقيا مثل الإيبولا والملاريا وفيروس نقص المناعة.

كما تم بحث توفير الكوادر الطبية (الأطباء وفرق التمريض) والأدوية والمعدات الطبية فضلا عن توفير المراكز الطبية (المستشفيات والعيادات في المناطق النائية والغابات أو المناطق الصحراوية).

وتأتي أعمال هذا الاجتماع متابعة لمبادرة سمو امير البلاد الشيخ صباح الأحمد التي اعلن عنها خلال (القمة العربية - الإفريقية الثالثة) التي استضافتها دولة الكويت في شهر نوفمبر 2013 بشان تخصيص جائزة مالية سنوية للابحاث التنموية في افريقيا بقيمة مليون دولار امريكي باسم المرحوم بإذن الله تعالى الدكتور عبدالرحمن السميط للدور الإنساني الخير الكبير الذي قام به في القارة الإفريقية في مجالات الغذاء والصحة والتعليم للمساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنمية الموارد البشرية والبنية التحتية في القارة الإفريقية.

وحضر أعمال الإجتماع أعضاء مجلس أمناء جائزة المرحوم الدكتور عبدالرحمن السميط للتنمية الإفريقية الذي يضم في عضويته كلا من المدير العام ورئيس مجلس إدارة الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي عبداللطيف الحمد والرئيس المشارك لمؤسسة بيل ومليندا غيتس الخيرية وليام هنري غيتس الثالث (بيل غيتس) ونائب رئيس البنك الدولي لشؤون إفريقيا الدكتور مختار ديوب والممثل الخاص للوكالة الدولية للطاقة الذرية لإفريقيا ونائب المدير العام الدكتور كاواكو اننج ورئيس مجلس إدارة شركة سدير للتجارة العامة والمقاولات وعضو اللجنة الشعبية الكويتية لجمع التبرعات طارق المطوع ومدير عام مؤسسة الكويت للتقدم العلمي الدكتور عدنان شهاب الدين وبمشاركة عدد من كبار مسؤولي وزارة الخارجية ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

يذكر أن قيمة الجائزة تبلغ مليون دولار امريكي ويتم تقديمها دعما للهيئات والمؤسسات والأفراد المساهمين بأعمال تنموية في القارة الافريقية والرائدة في إعداد للدراسات والأبحاث وتطبيق المشاريع العلمية والمبادرات المبتكرة التي حققت تأثيرا ملموسا وفعالا في دعم التنمية المستدامة في المجالات الصحية والاقتصادية والاجتماعية في الدول الأفريقية بما يمكن دولها وشعوبها من التغلب على مشاكل الفقر والجوع ونقص المياه وتحسين الرعاية الصحية ومحو الأمية.وتستهدف الجائزة ايضا إبراز الإنجازات الناجحة من خلال ثلاثة مجالات حيوية للقارة الافريقية وهي الأمن الغذائي والصحة والتعليم.

خلال افتتاحه فعاليات الدورة الثانية لملتقى الصحافيات الخليجيات

الجبري: تكوين أشكال من الترابط الإعلامي الخليجي لمعالجة القضايا بالمنطقة

الجبري يتلقى هدية تذكارية من الزياني خلال حفل الافتتاح

اكد وزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب محمد الجبري أمس أهمية التجربة الثرية للمرأة الخليجية في ممارسة العمل الاعلامي الذي يرتقي بمجتمعها بمهنية واحترافية عالية.

وأشار الجبري في كلمته التي القاها بمناسبة افتتاح فعاليات الدورة الثانية لملتقى الصحفيات الخليجيات الذي يأتي تحت رعايته وبتنظيم من جمعية الصحفيين الكويتية واتحاد الصحافة الخليجي إلى الدور المشهود الذي تقوم به الصحفية الخليجية لخدمة وطنها في ظل دعم وثقة واعتزاز من الحكومات والشعوب الخليجية للارتقاء بمجتمعاتنا وتلبية لحاجة سوق العمل الإعلامي إلى إعلاميات يتميزن بمهنية واحترافية عالية في ظل التقدم التكنولوجي الحاصل.

وقال الوزير الجبري أن الملتقى يعكس عمق العلاقات الأخوية والتعاون الإعلامي التي تربط دولة الكويت مع اشقائها في دول مجلس التعاون الخليجي مضيفا أنه يشكل نافذة للمنطقة لصياغة السياسات وقيام التعاون المشترك بين مؤسسات الإعلام الخليجية والعاملات فيها والتطلع إلى استمرارية تكوين اشكال من الترابط الإعلامي الخليجي لمعالجة القضايا المتصلة بإعلام المنطقة وتقديم تدريب إعلامي يتميز بالمهنية والاحترافية وفق أحدث معايير التدريب الإعلامي الدولية.

وأضاف الجبري أن الإعلام هو عين السلطة والمواطن على حد سواء ويقع على كاهله عبء كبير في ظل الثورة التكنولوجية المتسارعة والطوفان الهائل من الأخبار التي تتناقلها وسائل التواصل الحديثة دون التثبت من دقتها او مصداقيتها لافتا إلى ان الجميع يسير في مركب واحد وعلى الجميع مسؤولية مشتركة في النهوض ببلادنا ومجتمعاتنا ومسايرة ركب التطور العالمي بما لا يتنافى وثوابتنا الدينية والمجتمعية.من جانبه قال رئيس اتحاد الصحافة الخليجية خالد المالك أن المنطقة تمر بمرحلة إعلامية مفصلية «تحتاج فيها إلى القوة الناعمة المتمكنة والقادرة على مواجهة المد الإعلامي المعادي والذي لا يخدم امننا واستقرارنا ولا يبحث عن خدمة مواطنينا أو يساهم في تعزيز نجاحاتنا».وأعرب المالك عن سعادته بالدورة الثانية للملتقى والتي تأتي بعد 6 سنوات من انعقاد الدورة الأولى بمجموعة من الجلسات الحوارية التي تلامس متطلبات المرحلة وتستجيب لاحتياجات الإعلام والإعلاميات مؤكدا ان مثل هذا الملتقى الذي تنظمه جمعية الصحفيين الكويتية فضلا عن افادته للمهنة الصحفية والعاملين فيها فإنه يسهم كذلك في التعارف بين الإعلاميات وتبادل الخبرات فيما بينهن وتنشيط العمل الجمعي.بدورها أكدت رئيس جمعية الصحفيين الكويتية فاطمة حسين ان الملتقى بجلساته يأتي تفعيلا لدور المرأة الإعلامية الخليجية التي وعلى الرغم مما حققته في ميادين العمل الإعلامي وتوليها لمناصب قيادية فيه الا ان ذلك مازال لا يرقى إلى مستوى الطموح والجهد الذي تبذله في الميدان الى جانب زميلها الرجل.

واشارت الى ان دراسات حديثة حول «تمكين المجتمع المدني عبر الإعلام» كشفت أن نسبة ظهور المرأة في الإعلام لا تتجاوز 20 في المئة بينما تصل نسبة ظهور الرجال الى 80 في المئة.من جانبه أعلن نائب رئيس اتحاد الصحافة العربية وامين سر جمعية الصحفيين الكويتية عدنان الراشد ان التحضير جار لاقامة الدورة الثالثة للملتقى التي ستكون ايضا في الكويت اضافة إلى تشكيل بعض القرارات الرامية إلى تعزيز تمكين المرأة في المناصب والمؤسسات الاعلامية خاصة وأن الصحفية الخليجية أثبتت همة وحرصا لا نقل عن زميلها الصحفي.هذا وتستمر فعاليات الملتقى بمجموعة من الجلسات الحوارية المتعلقة بمحاور مختلفة حول المرأة الخليجية في عالم الصحافة بمشاركة وفود نسائية صحافية خليجية من كافة دول الخليج العربية.

افتتح الاجتماع الـ 34 لمسؤوليها وأكد أهمية تبادل الخبرات والتجارب

المنفوحي: «بلديات» دول مجلس التعاون الخليجي المحرك الأساسي للتنمية في بلداننا

جانب من الاجتماع

مسؤولو «البلديات» في دول الخليج

أكد مدير عام بلدية الكويت أحمد المنفوحي امس ان البلديات اصبحت المحركات الأساسية للتنمية واحد اهم الأدوات لتعزيز التعاون المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي.

وقال المنفوحي في كلمة افتتح بها اعمال الإجتماع الـ34 لكبار مسؤولي البلديات بدول مجلس التعاون الخليجي ان اهداف الاجتماع تبادل الخبرات والتجارب للارتقاء بالخدمات البلدية على المستوى الخليجي والدولي.

واضاف انه على ثقة بان الاجتماع سيخرج بالنتائج المرجوة منه والتوصيات المناسبة وفق الموضوعات المعروضة بما فيه خدمة لبلديات دول مجلس التعاون الخليجي.

وذكر المنفوحي في تصريح صحافي قبيل الاجتماع ان من اهم مواضيع الاجتماع تكامل المخطط الهيكلي بين دول مجلس التعاون الخليجي مشيرا الى انه «من غير المعقول ان تكون هناك منطقة زراعية تقابلها منطقة صناعية».

من جانبه قال الامين العام المساعد لمجلس التعاون الخليجي ورئيس شؤون الإنسان والبيئة الدكتور عادل الزياني ان للعمل البلدي اهمية كبيرة في التعاون المشترك بين دول مجلس التعاون في مجالات عدة تهم مواطني دول المجلس.

واوضح ان المواضيع التي سيتم مناقشتها هي قرارات المجلس الأعلى وقرار المجلس الوزاري بشان التخطيط العمراني الاستراتيجي وجائزة مجلس التعاون للعمل البلدي واستراتيجية العمل البلدي الخليجي المشترك وكود البناء الخليجي ومؤتمرات العمل البلدي.

واضاف ان المواضيع تشمل ايضا قواعد المعلومات البلدية وورش العمل والبرامج التدريبية المخصصة في مجال العمل البلدي والبيئة الحضرية ومقترح الأمانة العامة بشان ابراز العمل البلدي الخليجي المشترك في المحافل الاقليمية والدولية وموعد الاجتماع الـ22 للوزراء المعنيين بشؤون البلديات ومايستجد من اعمال.

وقال الزياني في تصريح صحفي سبق الاجتماع ان هناك استراتيجية للتعاون بين دول المجلس في العمل البلدي للخمس سنوات القادمة تنمتي اقرارها في اجتماع الوزراء لشؤون البلديات الخميس المقبل.

مساهمات مالية كويتية طوعية بقيمة 6.419 ملايين دولار لوكالات الأمم المتحدة

طلال القصام

نيويورك - «كونا»:اعلنت الكويت أن مساهماتها المالية الطوعية لعدد من وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها خلال عام 2019 ستبلغ 6ر419 مليون دولار امريكي.

جاء ذلك في كلمة القاها المندوب المناوب لوفد الكويت الدائم لدى الامم المتحدة المستشار طلال القصام في مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات للانشطة الإنمائية امس الاول.

وأوضح القصام ان هذه المساهمات ستتضمن مساهمة طوعية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (اونروا) بقيمة مليوني دولار الى جانب مساهمة لكل من المفوضية العليا لشؤون اللاجئين وصندوق الأمم المتحدة للاستجابة الطارئة مليون دولار لكل منهما.

واضاف ان مساهمة الكويت لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ستبلغ 570 الف دولار في حين ستبلغ المساهمة لكل من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والملاريا والسل ومكتب للمفوضية السامية للامم المتحدة لحقوق الإنسان 500 الف دولار لكل منهما.

وذكر القصام ان المساهمات الطوعية الكويتية ستشمل بمبالغ متفاوتة كذلك كلا من برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية ومنظمة الامم المتحدة لرعاية الطفولة وبرنامج الامم المتحدة للبيئة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث وصندوق الأمم المتحدة لضحايا التعذيب وصندوق الأمم المتحدة للانشطة الاسكانية وصندوق الأمم المتحدة لمكافحة سوء استخدام المخدرات ليبلغ بذلك اجمالي المساهمات المالية الطوعية الكويتية خلال العام القادم 6ر419 مليون دولار.

واوضح انه «مع دخول جدول اعمال التنمية المستدامة 2030 عامه الثالث من التنفيذ فان هناك الكثير من الدروس المستفادة التي يمكن استرشادها مع الاخذ بعين الاعتبار الفرص الجديدة المستمدة من التقدم العملي والتكنولوجيا والابتكار لمعالجة اوجه القصور والتصدي لمعوقات التنفيذ التي تواجهها الدول النامية وتهيئة الارضية الانمائية المناسبة لها».

وقال القصام «نود في هذه المناسبة أن نجدد عزمنا لبذل كل ما بوسعنا من جهود لتعزيز مسيرة التعاون الدولي لتحقيق التنمية المستدامة بحلول عام 2030 بمختلف ابعادها لتوفير حياة كريمة للجميع للوصول الى المستقبل الذي نصبو إليه جميعا في إطار شراكات انمائية تمويلية فعالة لمواكبة المتغيرات الإنمائية».

واشار الى ان ذلك يأتي بناء على الإمكانيات المتاحة مع الاخذ بعين الاعتبار الاولويات والخصائص الوطنية والإقليمية إضافة الى التزام المانحين بالوفاء بتعهداتهم لتلبية احتياجات الدول النامية وتوفير الارضية المناسبة لتمكينها من بلوغ اهداف التنمية المستدامة بتخصيصها ما نسبته 7ر0 بالمئة من مجمل دخلها القومي للمساعدات الإنمائية الرسمية والعمل على تعزيز الاستثمار الأجنبي ذي الطابع التكنولوجي والابتكاري المساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

وبين القصام انه «ورغم أن دولة الكويت مصنفة وتعد من الدول النامية إلا انها عكفت على تحمل مسؤولياتها الإقليمية والدولية كمركز للعمل الانساني بمواصلة تقديمها الدعم لمختلف القضايا الإنسانية العالمية ومواكبة الأحداث والأزمات والكوارث» مشيرا الى ان نسبة المساعدات الانمائية الرسمية التي تقدمها الكويت بلغت ضعف النسبة المتفق عليها دوليا «تعزيزا لنهجها الانساني والإنمائي المعهود على المستويين الرسمي والشعبي».

واكد ان الكويت تسعى المضي لتحقيق رسالتها الإنسانية السامية التي تعكس قيم ومبادئ الشعب الكويتي الاصيلة فضلا عن قيامها ومنذ عام 2008 بتوجيه ما نسبته 10 بالمئة من اجمالي مساعداتها للدول المنكوبة عبر الوكالات والمنظمات التابعة للامم المتحدة وتعهدت بتسديد مبلغ 15 مليار دولار امريكي في عام 2015 لتمويل المشاريع الانمائية في الدول النامية خلال الـ15 عاما المقبلة عن طريق الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية».

واشار القصام الى ان الكويت استجابت لنداءات (اونروا) الاخيرة بتقديم ما يقارب الـ50 مليون دولار امريكي للتخفيف من حدة أزمة التمويل التي تواجهها والتي تشكل عاملا آخر لا يؤدي سوى تفاقم أوضاع الفلسطينيين.

الكويت تجدد التأكيد على موقفها المبدئي في إدانة استخدام الأسلحة الكيماوية

مندوب الكويت الدائم لدى الامم المتحدة

نيويورك - «كونا»: جددت الكويت التأكيد على موقفها المبدئي والثابت المتمثل في إدانة اي استخدام للأسلحة الكيماوية في اي مكان وفي اي زمان ومن قبل اي طرف كان باعتباره انتهاكا للقانون الدولي والاتفاقيات ذات الصلة.جاء ذلك في كلمة الكويت التي القاها مندوبها الدائم لدى الامم المتحدة السفير منصور العتيبي خلال جلسة لمجلس الأمن حول الملف الكيماوي السوري امس الأول.

وشدد العتيبي على وجوب مساءلة المسؤولين عن مثل تلك الجرائم سواء كانوا اشخاصا او كيانات او جماعات من غير الدول او حكومات مجددا التأكيد على عدم وجود حل عسكري للأزمة السورية وأن الحل يجب ان يكون سياسيا وفق ما جاء في بيان جنيف لعام 2012 وقرار مجلس الامن رقم 2254.

وقال العتيبي «اود ان اذكر مجلس الأمن بان في هذا الشهر من العام الماضي كان للمجلس اليه» استطاعت القيام بمهامها لتحديد مرتكبي استخدام الأسلحة الكيماوية في سوريا بكل مهنية وحيادية واستقلالية وقد شكل الملف الكيماوي السوري بالنسبة لمجلس الأمن ولفترة من الزمن «احد ابرز النجاحات التي تحسب للمجلس».

واشار الى أن المجلس استطاع حينها ومن خلال وحدته أن يؤكد على عزم وتصميم المجتمع الدولي ضمان عدم تكرار الجرائم الكيماوية ومحاسبة مرتكبيها.

واضاف العتيبي انه بعد مرور عام على إنهاء ولاية تلك الآلية «فإننا نجد انفسنا عاجزين وغير قادرين على الاتفاق على الية جديدة ومضطرين إلى السعي خارج نطاق وإشراف المجلس» من أجل تحقيق العدالة والمساءلة للجرائم الكيماوية.

وأوضح ان هذا الامر هو ما دفع الكويت لتاييد المبادرة الفرنسية لضمان محاسبة المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيماوية ودعم توجه عدد كبير من الدول لعقد دورة استثنائية لمؤتمر الدول الأطراف لمنظمة حظر الأسلحة الكيماوية في لاهاي.